رؤية عربية لتوحيد المصطلح العلمي وتقييسه*

للأستاذ الدكتور محمد رشاد الحمزاوي

١- مدخل:

إن حديثي إليكم سيدور حـــول البحث عن منهج يساعدنا على الفــوز بمصطلحات عربية موحدة مشـــتركة في رؤية علمية وثقافيـــة وحضاريـــة منشودة، يبدو أنها صعبة المنـــال، إن أخذنا بعين الاعتبار البلبلة التي تســتبد بمصطلحاتنا ومفاهيمها. وهي تتمثـــل أساسا في ترادف يذهب الشرّة وفـــي مشترك لفظي يكاد يكون عنوانا عـــن اشتراك فكري وعقلي، وفي معربـــات ودخيلات قد اشتد الخلاف في نقلـــها نقلا صوتيا علميا إلى العربيـــة بيـــن مُتَفَرنســين ومُتـــأَمْركين ومُتَرَوِّســين ومتألمِنين من بني جلدتنا، فضلا عـــن المتعاطفين مـــع حضـــارات اليابـــان والصين والطليان ... إلخ

ويشهد على ذلك في مســـتوى الكيف كلمة " تليفون " التي اقترح لها إلخ. أما كلمة "كمبيوتر" فهي الرّتابـــة، والنظامة، والحاســـوب ، والحســـوب بالمغرب العربي،والكمبيوتر والحاسب الآلي، والعقل الإلكتروني ، والمحسـب الكهربائي في المشرق العربي.أما فيما يتعلق بهاردوير، فلقد قيل فيها: أجهزة تحضير وتحليل البيانات _ وأجـــزاء جهاز الكمبيوتر، والأجـــزاء الصلبـــة لنظام الكمبيوتر. وفي هـــذا الإطـــار ترجم مصطلح General linguistics بخمسة وعشـــرين مصطلحـــا. وفـــي الزيادة خير ونعمة!!

وفي مســـتوى نقـــل أصـــوات المعربات والدخيلات اشتد الخلاف بين مـــن يفضـــل اعتمـــاد النطـــق الأنكلوسكسوفي عند نقلها إلى العربية ومن يفضل النطق الفرنسي اللاتيني .

* ألقيت هذه المحاضرة في الجلسة الثانية عشرة من مؤتمر الدورة الخامسة والستين يوم الثلاثاء ٢٨ مـــن ذي القعدة سنة ١٤١٩هـ الموافق ١٦ من مارس (أذار) سنة ١٩٩٩م .

ولقد أقر مجمعنا قرارين متضـــادين : أحدهما – عام،اقترحه الأمير مصطفى الشهابي، ويتمثل في اختيـــار النطـــق الفرنسي.والآخر – يتعلق بنقل الشهور لاسيما الغربية منـــها حســـب النطـــق الإنجليزي . والأمثلة على تلك البلبلـــة الصوتية كثيرة. فهل نقول تيُولِيـــب أو تُوليب (tulipe) تعبيرًا عن الزهـــرة الهولنديـــة الجميلـــة؟ وهـــل تنقـــل Hydrogenation بـــ هدرجـــة أو درجتة ؟

ولقد بذلت المجـــامع ولاســـيما مجمعنا الموقر، جهودًا كبيرة للفـــوز بنظام صوتي علمي على غرار نظـــام كوبنهاجن الدولي الصوتـــي ، يؤمِّـــن للعربيـــة دقـــة علميّـــة عنـــد نقـــل المصطلحات وأسماء الأماكن والأعلام حسب نطقها عند أهلها.

أما من حيث الكم، فإننا نلاحـظ أن كل جهودنا التوحيدية المختلفة لـــم توفـــر لنـــا ســـوى عشـــرات الآلاف المعدودات من المصطلحـــات التـــي ندعوها بالموحدة. فلو اكتفينا بما وفره مكتب تنسيق التعريب في مؤتمراتـــه المختلفة لوجدنا أنها لا تزيد في أحسن الحالات عـــن ١٠٠,٠٠٠ مصطلـــح موحد بطرق فيها نظر، حسبما تفيدنـــا بذلك نشرته الداخلية لاســـيما نشـــرته المقدمة لمؤتمر التعريـــب بالســـودان. فأين نحن من الملايين المملينـــة مـــن المصطلحـــات الموحـــدة الفرنســـية والإنجليزية والروسية. واليابانيـــة ... إلخ؟ . أما مصطلحات مجمـــع اللغـــة العربية بالقاهرة، فإنها لم تُحْصَ إلـــى يومنا هذا إحصاء دقيقا فضلا عن أنها ليست ملزمة للجميع. ويدل على ذلـــك الاختلاف في شأنها مع مجامع دمشق وبغداد، والأردن، وبيت الحكمة فـــي تونس، والأكاديمية الملكية بـــالمغرب. ويكفيني تدليلا على هذا الشأن ما أشار إليه مصطفى الشـــهابي فـــي كتابـــه " المصطلحات العلمية والفنية في اللغة العربية في القديم والحديث " إن هـــذه المعطيات تدعوني إلى أن أبدي بعـض

الملاحظات المهمة أمنا للبس وتوضيحا للمواقف من قضايا مبدئية ومنهجية أساسية منها على وجه الخصوص:

أ) أن الترادف ، والمشترك اللفظي؛ والأخذ والعطاء تمثل مظاهر لغوية ليست مقصورة على العربية بل تلحق كل اللغات لكن مع الفارق الذي يتمثل في تصوراتنا اللغوية المتعلقة بالتوحيد ومستلزماته العلمية البحتة.

ب) أن تلك التصورات تتمثل في أربع إشكاليات تستحق أن نعنى بها قبل أن ندعو إلى التوحيد توحيدًا علميا له أبعاد تربوية وثقافية وحضارية.

ج) أن المنهج التوحيدي الذي ندعو إليه ، يفترض في مستوى المؤسسات اللغوية والمتخصصين، والمجتهدين ومنهم الصحافيون، في نطاق اللغة العربية الفصيحة المعاصرة، ألا نفاضل مسبقا بين مصدر وآخر أو بين وسيلة من وسائل الموضع (مجاز، اشتقاق ، تعريب، نحت ، ارتجال) ، لاسيما إذا أردنا أن نصف الساحة اللغوية بدون إقصاء أو أحكام مسبقة لصالح هذا على ذلك، من شأنها ألا تساعدنا على تشخيص الداء وتصور الدواء. ولعل أحسن طريقة لمعالجتها أن نعرضها كلها على الإشكاليات الأربعة المذكورة نفسها سابقا قبل اقتراح توحيدها توحيدًا علميا. فما هي الإشكاليات المعنية؟ وما هي المبادئ التي اعتمد عليها مشروعنا في التوحيد والتقييس؟

١-٢ إشكاليات المصطلح

لقد أفاد بها علم المصطلح الحديث في المستوى النظري ومصطلحاتنا العربية المعاصرة التي وضعتها المجامع والمؤسسات والمتخصصون في مختلف العلوم. فلا يمكن أن نتطرق إلى موضوع توحيد مصطلحاتنا وتقييسها دون إشكاليات أربعة لابد من العناية بها ، وهي تتمثل فيما يلي:

أ) افتقاد مدونة مصطلحية عربية تحتوى على كل الرصيد العلمي والمصطلحي العربي المعاصر كَمًّا وكَيْفًا في مختلف العلوم سواء بالوضع أو الترجمة أو التعريب ، ومفادها أن نوفر للمصطلحى المُوَحِّد وثيقة كاملة شاملة مصطلحية مصدراً تعبر عن آراء ومناهج وترجمات كل المعنيين بعلم من العلوم لأجل مقارنتها وموازنتها حسب مقاييس لغوية وزمانية ومكانية، وحتى اجتماعية وثقافيّة تساعدنا على استخلاص مختلفها ومشتركها طمعًا في توحيدها الاعتماد على قوانين عامة وقواعد ترتكز على الغالب والمطرد خلافًا للمبادرات التوحيدية الرائجة التي كثيرًا ما اعتمدت على عينات جزئية محدودة كَمًّا وكَيْفًا وزمانا ومكانا .

ويبدو لنا أن بناء هذا الرصيد ممكن اليوم لما وفرته لنا المجامع والمؤسسات العربية المتخصصة ـ وهى كثيرة ـ من المصطلحات العربية المخزنة والمبرمجة .

ب) غنائية الخطاب العلمي والحضاري العربي الحديث الذي يتخبط في تيه بين التراثيات والحدثيات دون أن يخرج منها بوسيلة ناجعة ومقنعة . فهو يدعو إلى تعويض الحديث بالرصيد العلمي العربي القديم دون أن يدلل على ذلك، ودون أن يعنى بذلك القديم عناية علمية عميقة؛ لأن عنايته به لا تتجاوز مجرد التغنى به لأسباب تستحق الدرس والتحليل . فلقد لاحظنا مثلا أن كثيرًا من المتخصصين العلميين يدعون إلى اعتماد مُخَصَّصِ ابن سيده للاستفادة من مصطلحاته في ميادين الحيوان أو الزراعة أو النّبات ... إلخ دون أن يطبقوا لذلك تطبيقا مبرراً . فلقَد دعا أمين المعلوف في مقدمة " معجم الحيوان " وأحمد عيسى في " معجم النبات" ومصطفى الشهابي في " معجم الألفاظ الزراعية " إلى ضرورة

الاستفادة من ذلك الرصيد دون أن يبرهنوا على ذلك؛ إذ لم يأخذ أحد منهم ــ كما بيّنت دراستنا في هذا الشأن ــ أكثر من ثمانية مصطلحات من المُخَصَّص . فما هي أسباب ذلك ؟ أهو قصور القديم عن أداء الحديث أم غبن المحدثين لرصيد القديم مع التغنى به للتبرؤ من تهمة التفريط فيه لا سيما وأن رصيده لم يستقرأ استقراء عميقا وجديا في مدونات جامعة شاملة استعيض عنها بغنائيات لا تسمن ولا تغنى من جوع ، في ما نحن فيه من حاجة إلى توظيف في ذلك الرصيد التراثي توظيفًا منهجيا كميا وكيفيا يستعان به في معركة التوحيد والتقييس .

جـ) الخلط بين اللفظ أو الكلمة العادية (word) والمصطلح (term) العلمي أو الفني أو التكنولوجي . فالأول ينتسب إلى اللغة العامة والثاني إلى علم المصطلح؛ مما يترتب عنه أن الأول يدخل في إطار العلامة اللسانية العامة والثاني يندرج في نطاق العلامة المصطَلحية . ومن ذلك أن اللغة أو الكلمة علامة لسانية مركزة على دال ومدلول (مبنى ومعنى) لا صلة بينهما، وينشأ منهما المفهُوم . ويعبر عن ذلك بما يلي :

العلامة اللسانية العامة :

الدال (١)	اللفظ (١)	لف (١)
المدلول(٢)	المفهوم(٢)	مف (٢)

وكثيرا ما تكون الصلة بين الدال والمدلول اعتباطية فليس بالضرورة أن يكون كل صالحٍ صالحًا. فلو كان الاسم تعبيرًا عن المسمى لكان لنا اسم واحد للفرس أو الفيل ... إلخ في كل اللغات .

أما المصطلح فهو خلاف ذلك لا سيما في معادلته التي هي كما يلي:

العلامة اللسانية المصطلحية =

المدلول(١)	المفهوم(١)	مف (١)
الدال(٢)	اللفظ (٢)	لف (٢)

فالمفهوم سابق للفظ المسمى به لأن المصطلح صلح وتصالح بين

متخصصين . فالصلة بينهما مقصودة معيارية مختارة، وينشأ مفهومها من طبيعة الشيء ووظيفته مما يترتب عنه أن يكون لكل مفهوم مصطلح واحد لا تشويش فيه إلا بمقدار ضئيل . فالترادف يكون مستحيلا إذا كان المفهوم المصطلحي مأخوذًا مثلا من اسم مخترعه مثل كلمه كيلومرتز وخوارزمية ...وعلى هذا الأساس لابد أن يتفرد بوضع المصطلح العلمي أهل الذكربه والمتخصصون لا الأدباء والمعجميون ومن لف لفهم .

د) وحدة المصطلح مطلوبة لكن ليس في كل الحالات . فوحدة المصطلح لا تعني بالضرورة وحدانيته لأنه يوجد من العلوم مالا يقتصر على مصطلح مفرد . وذلك شأن المصطلحات الكيميائية أو التكنولوجية التي كثيرا ما تتكون من عنصرين فأكثر إلى حد عشرة عناصر، إذا أسقط واحد منها استحال معناها . ومثال ذلك : ثنائي الأكسيد يكون مصطلحا واحدًا لو أسقط أحدهما لانتفى معنى هذا الجسم الكيميائي وذلك شأن : integrated orthographic (وهو : المدقق الإملائي المندمج) corrector وعلى هذا الأساس لا يمكن التقيد بصفة مطلقة بما تدعو إليه المجامع العربية من وضع مصطلح واحد لمفهوم واحد حتى تتحقق وحدة المصطلح العربي . ولذلك يكون المصطلح مفردة في علوم معينة كما يمكن أن يكون قالبا أو نسقا متكونًا من عناصر متعددة في التكنولوجيا على وجه الخصوص وفروعها .

نستخلص من كل ما ذكرنا من الإشكالات الرئيسية الأربعة السابقة أن توحيد المصطلح يستلزم طرح تصورات ومناهج تؤسس لمبادئ وحدته؛ لأنها تكون شرط لزوم يمهد لتوحيده وتقييسه اللذين يعتبران شرط كفايته .فكيف يكون التوحيد؟ .

مبادئ التوحيد : التقييس

نبدأ هذا المبدأ بثلاث ملاحظات مهمة:

أولها: أن التوحيد المنشـــود يتطلـــب مدونة شاملة كاملة تحتوى على كـــل مصطلحات علم من العلوم بمفرداتـــها العربية أو الدخيلـــة المعـــاصرة دون إقصاء أو حكم مسبق .

ثانيها :اعتماد هـــذا المشـــروع فـــي التوحيد المطبق علـــى المصطلحـــات المفردة لأنها الغالبة؛ ولأن ما يطبـــق عليها صالح لأن يطبق على غيرهـــا من المصطلحات الثنائية أو المتعـــددة العناصر .

ثالثها: لا يدخل في مقاربتنا هذه أمثلـة مطبقة لتوحيد نظـــام صوتـــي لنقـــل المعربات والدخيـــلات التـــي يمكـــن أن نطبـــق عليـــها المبـــادئ نفســـها الآتي ذكرها.فما هي مبادئ التوحيـــد المنشودة (*) ؟ إنـــها أربعـــة: لغويـــة وصرفية ونحوية ورياضيـــة توليديـــة تتمثل فيما يلي :

المقاييس الكمية للتقييس .

أ–الاطـــراد أو الشـــيوع : يقـــــاس المصطلح المقترح باعتبار المصـــادر والمراجع التي تؤيد المصطلح الواحـــد وتحتج له. ولقد حصرناها في خمســـة مصادر على أقل تقدير . فيختار اللفظ الأغلب وروداً فيها . كما تدل علـــى ذلك اللوحة التالية حيث يسند له درجة تنازلية بحسب تنازل المصادر المؤيدة له :

عدد المصادر والمراجع المثبتة للمصطلح	الدرجة المسندة
٥ م . م .	١٠
٤ م . م .	٨
٣ م . م .	٦
٢ م . م .	٤
١ م . م .	٢

ب ــ يسر التـــداول : يقـــاس علـــى أساس الحروف الأصول في العربيـــة التي تـــتركب منـــها المصطلحـــات . فيختار المصطلح الأقل حروفًا أصلية

(*) لقد اعتمد مكتب تنسيق التعريب طريقة في توحيد المصطلح ترتكز أساسا على المصطلح الأكثر شـيوعًا عند أهل الذكر في الأقطار العربية وذلك لا يكفى .

كما تشهد بذلك اللوحة التاليـــة وذلـــك حسب درجة تنازلية كذلك :

عدد الحروف الأصول للمصطلح	الدرجة المسندة
الثنائي الحروف	١٠
الثلاثي الحروف	٨
الرباعي الحروف	٦
الخماسي الحروف	٤
السداسي الحروف	٢

وذلـك لأسـباب صرفيـــة ورياضية.والكلمات الغالبة في العربيـة لا ثنائية ولا رباعية ولا خماسية بـــل ثلاثية؛ لأن الثلاثي متمكن في العربية، كما قال سيبويه في " الكتـــاب " ولأن قانون زيف (loi de zipf) يفيد بـــأن شيوع اللفظ على عكس طوله . ولقـــد أثبتنا كل الحروف الأصول للمصطلـح الواحد، على قلة ورود بعضـــها (١٥ كلمة ثنائية في القرآن) حتـــى يـبرر دور الكلمات الثلاثية التي تحتل مكانـة تكاد تكون مثلـــى حسبما يشهـــد بذلك الدرجـــة المخصصة لها في اللوحـــة السابقة .

جـــ) الملاءمة: تضبط بحسب الميادين التي يستعمل فيها المصطلح كما تشـهد بذلك اللوحة التالية :

عدد الميادين المستعمل فيها المصطلح	الدرجة المسندة
ميدان واحد	١٠
ميدانان	٨
ثلاثة ميادين	٦
أربعة ميادين	٤
ستة ميادين	٢
أكثر من ستة ميادين	١

فهي تخضع لمبدأ رياضي مفـــاده أن قوة ملاءمة المصطلح علـــى عكـس توسعه إلى ميادين عديدة. فتسند أعلـى درجة للمصطلح الذي يقتصر استعماله على ميدان واحد .

د) التوليد اللغوي : تضبـــط بحســب المشتقات التي تتولد مـــن المصطلـح الواحد . فيختار المصطلح الذي تشـتق منه صيغ أكثر من غيره كمـــا تشـــهد بذلك اللوحة التالية :

أنواع المشتقات	الدرجة المسندة	أنواع المشتقات	الدرجة المسندة
١٠ مشتقات فأكثر	١٠	٥ مشتقات	٥
٩ مشتقات	٩	٤ مشتقات	٤
٨ مشتقات	٨	٣ مشتقات	٣
٧ مشتقات	٧	مشتقان	٢
٦ مشتقات	٦	مشتق	١

والملاحظ أن اختيار المصطلح يكون حسب درجة تصاعدية متصلة بعدد المشتقات التي يمكن توليدها منه.

فالخلاصة من هذه المبادئ الكمية للتقييس والمبررة لسانيًا ورياضيا هو أنها تضبط لأول مرة ضبطا مرقما الفصاحة في مستوى المفردات والمصطلحات فضلاً عن أنها تضبط مقاييسها الكمية التي يمكن الاحتجاج لها لغويًا ولسانيًا.

١-٤ التقييس المطبق :

يجد القارئ في اللوحة التالية مثالاً مطبقًا من التقييس مأخوذًا من العربية . فلقد قسنا لترجمات كلمة telephone من الفرنسية والإنجليزية إلى العربية وهي ترجمات واردة في المصادر والمراجع العربية الموثقة على جذاذة المصطلح.

المعنى:

الرقم	الترجمات	الاطراد	يسر المعالجة	الحوافز	الملاءمة	المجموع
١	تليفون	٩	٦	٦	٩	٣٠
٢	هاتف	٩	٨	٨	٩	٣٤
٣	مسَرَّة	١	٣	٦	١	١١
٤	مقول	١	٣	٦	١	١١
٥	إرزيز	١	٢	٦	١	١٠
٦	سماعة كبريت	١	١	١	١	٤
٧	سماعة حديثة بالسلك	١	١	١	١	٤
٨	آلة تكلم على بعد	١	١	١	١	٤
٩	آلة متكلمة	١		١	١	٤
١٠	تلغراف ناطق	١	١	١	١	٤

إن المصطلح الفصيح الفائز في العربية هو " هاتف " يليه " تليفون " باعتبار مجموع الدرجات المتقاربة المسندة لهما. وبالتالي يمكن في بعض الحالات اعتماد لفظ ثان مرادف إذا كانت درجته عالية ويترك للاستعمال الاختيار النهائي بينهما . فهل يمكن لنا أن نوفق إلى جزء من المقترحات الواردة في المحاور الثلاثة السابقة؟

وهل يكتب لنا يومًا أن نتفق ونطبق هذه المنهجية العربية التقييسية المقترحة أو غيرها إن كانت أحسن منها؟ . إن الأمر مربوط بعزيمتنا على اختيار الأصلح وإنجازه حسب مخطط معقول، نرجو أن يكون له صدى في توصياتنا وقراراتنا .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

محمد رشاد الحمزاوي

عضو المجمع المراسل من تونس